



مجلة كلية الكوت الجامعة للعلوم الإنسانية

ISSN (E) : 2707 – 5648 | ISSN (P) : 2707 – 563X



العدد - 2 | المجلد - 1 | السنة - الأولى | 2020

تحليل أثر مؤشر إدراك الفساد في العراق وانعكاسه على الموازنة العامة للمدة (2003-2017)

م. د. رشا خالد شهاب

جامعة واسط / كلية الإدارة والاقتصاد / قسم الاقتصاد

rkhalid@uowasit.edu.iq

الملخص

تعد ظاهره الفساد الاقتصادي (المالي والإداري) من الظواهر السلبية الخطيرة التي تواجه أغلب البلدان، وعلى الأخص الدول النامية، حيث أخذت تؤثر سلبياً على الأداء الاقتصادي وتأخير عملية البناء والتنمية، وبالأخص الفساد الاقتصادي في العراق الذي أدى إلى هدر الكثير من الأموال التي كانت من الممكن توجيهها إلى برامج أخرى. وتأتي أهمية البحث من خلال تسليط الضوء على أهم الأسباب التي تؤدي إلى اتساع دائرة الفساد وأثارها على كل من مفاصل الاقتصاد والمجتمع. كما يهدف البحث إلى تسليط الضوء على أهم مؤشرات مدركات الفساد العالمية وتحليل أثر الفساد على هيكل الموازنة العامة في العراق. إذ اعتمد البحث على المنهج التحليلي في دراسة تلك العلاقة فضلاً عن المنهج الكمي للقياس. كما امتدت حدود البحث للفترة (2003- 2017). وتم تقسيم البحث على أربعة مباحث رئيسية، اشتملت على مجموعة من الفقرات من أجل توضيح حيثيات البحث، توصل الباحث إلى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات أهمها:

- 1- أن غياب معايير الحكم الرشيد تعم من أهم العوامل التي من شأنه انتشار ظاهرة الفساد المالي والإداري، كما أن المعايير التي وضعتها المؤسسات والمنظمات الدولية تعد معايير استدلالية لانتشار حجم الفساد في دول العالم.
- 2- يعتمد العراق على الإيرادات النفطية في تقدير حجم إيراداتها العامة، وهذا القطاع يكثر فيه حجم الفساد، كما اثبت الجانب التطبيقي (القياسي) صحة منطوق الفرضية، كذلك صحة منطوق النظرية الاقتصادية والواقع الفعلي الموجود في الاقتصاد العراقي.
- 3- لا بد من اعتماد معايير الحكم الرشيد (الشفافية، والمساءلة، والمشاركة) وتطبيق تلك المعايير على الجميع السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية من اجل القضاء على الفساد العالمي. كما يجب مراعاة التنوع الاقتصادي في العراق من اجل زيادة الإيرادات العامة.

الكلمات المفتاحية: الموازنة العامة، مؤشر مدركات الفساد، منظمة الشفافية الدولية، الفساد المالي والإداري.

Analyzing the index of corruption index in Iraq and its reflection on the public budget Duration (2003-2017)

Dr. Rasha Khaled Shehaib

Wasit University/ College of Administration & Economics/ Economy Dept.

rkhalid@uowasit.edu.iq

Abstract

The phenomenon of corruption is economic (financial and administrative) of serious negative phenomena facing the majority of countries, particularly developing countries, with a negative impact on economic performance and delay the process of construction and development, especially economic corruption in Iraq that has led to waste lots of money Which she could direct them to other programs. The importance of searching through highlighting the top reasons that lead to a widening corruption and circuit effects on joints of the economy and society. Research also aims to highlight the most important indicators of global corruption perceptions and analyze the impact of corruption on the general budget structure in Iraq. Endorsing research on analytical method in the study of this relationship in addition to quantitative measurement method. As the search limits stretched for the period (2003-2017). The search was divided into four major investigation involving a group of paragraphs to clarify the rationale for the research, the researcher found a set of conclusions and recommendations, notably:

1. the absence of standards of good governance work of the most important factors that would spread the phenomenon of financial and administrative corruption and that the standards and Developed by international institutions and organizations are indicative of the spread size of corruption in countries around the world.
2. Iraq depends on oil revenues in estimating the size of the general revenues of the sector when there is also corruption proved size 3.2 (standard) health premise logic the logic of economic theory and practice in the Iraqi economy.
3. they must adopt standards of good governance (transparency, issue, participation) and applying those standards to all legislative, Executive and judicial authority to eradicate corruption. They must take into account economic diversification in Iraq in order to increase public revenue.

keywords : The General Budget, Corruption Perceptions Index, Transparency International, Financial and administrative corruption.

المقدمة :

أن ظاهرة الفساد المالي والإداري ظاهرة عالمية ذات جذور عميقة تأخذ إبعاداً واسعة تتداخل فيها عوامل مختلفة يصعب التمييز بينها، إذ تعد من المشاكل الخطيرة التي تواجه أغلب البلدان وعلى الأخص البلدان النامية، لما تسببه من تأخير في عملية البناء والتنمية الاقتصادية التي تنطوي على حدوث اختلالات هيكلية في القدرة المالية والإدارية ومن ثم عجز الحكومة على مواجهة متطلبات الإنفاق الجاري والاستثماري، وسد متطلبات الاحتياجات الضرورية للمواطنين. فظهورها واستمرارها مرتبط برغبة الإنسان في الحصول على مكاسب مادية أو معنوية بطرق غير مشروعة وخاصة في مؤسسات الحكومة. وقد جاهدت الكثير من المجتمعات الحديثة للتخلص من هذه المشكلة، لأنها تقف عقبة أمام التطور السليم والصحيح لتلك المجتمعات.

وقد بادرت الكثير من المنظمات، ومنها منظمة الشفافية الدولية بإصدار العديد من المؤشرات التي تعنى بقياس مستوى الفساد ومدركاته وإعداد البحوث والدراسات والتقارير الإحصائية على مستوى دول العالم، وهي منظمة غير حكومية تُعدّ الأشهر عالمياً بالنسبة لقضايا الفساد، ولأسباب عديدة، فقد أصبح من الضروري معرفة ودراسة هذه المؤشرات لكون العراق من الدول حديثة العهد على الانفتاح الدولي ودخوله في تصنيف أغلب المؤشرات الدولية بعد التغيير الذي حصل عام 2003.

وان الفساد المالي والإداري في العراق ظاهره قديمة أصابت الجهاز الإداري والمالي منذ نشأة الدولة العراقية في بداية عشرينيات القرن الماضي، إلا أنها كانت لا تشكل إلا نسبة قليلة واستقطحت هذه الظاهرة بعد عام 2003 في أغلب مؤسسات الدولة، إذ أضحت العراق بالمراتب الأخيرة في سلم الشفافية الدولية حسب التقارير الصادرة عن منظمة الشفافية الدولية على الرغم من وجود العديد من القوانين وتشكيل المفوضية العامة للنزاهة، ووجود دوائر المفتش العام في الوزارات، لهذا

كان على المهتمين والباحثين ضرورة إعداد الدراسات والبحوث للتشخيص والمتابعة ومن ثم معالجة ظواهر الفساد المختلفة .

مشكلة البحث :

أن المشكلة الأساسية للبحث هو تفشي ظاهرة الفساد المالي والإداري بشكل واضح في العراق خصوصاً بعد عام 2003، مما أدى إلى حدوث آثار سلبية مباشرة وغير مباشرة القت بضلالها على واقع الاقتصاد العراقي ساعدت على ضياع وهدر كثير من إيرادات الموازنة العامة، كان من الممكن توجيهها نحو برامج التنمية الاقتصادية ومن ثم أدى إلى تراجع كبير في تصنيف العراق ضمن تقارير الشفافية الدولية.

فرضية البحث :

ينبع البحث من فرضية مفادها أن الفساد المالي والإداري في العراق له أثران الأول تأثيره بشكل مباشر على تخفيض الإيرادات العامة، والثاني تأثير غير مباشر في خفض النفقات العامة وبرامج التنمية الاقتصادية، مما انعكس سلباً على تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

أهمية البحث :

يستمد البحث أهميته من كونه يدرس موضوعاً مهماً للغاية، ألا وهو الفساد المالي والإداري الذي يمثل عائقاً أمام عملية التنمية في العراق، وسبب كثيراً من المشاكل

حدود البحث :

تم تقسيم البحث إلى :-

- 1- الحدود المكانية هي دراسة تطبيقية على الموازنة العامة في العراق.
- 2- الحدود الزمانية: فترة الدراسة كانت للمدة (2003-2017).

هيكلية البحث :

تم تقسيم البحث على أربعة مباحث، الأول (مؤشرات مدركات الفساد العالمي وطرق قياسها) تناول هذا المبحث بعض المفاهيم المرتبطة بمؤشرات الفساد الاقتصادي والمنهجية المعتمدة في قياس تلك المؤشرات، أما المبحث الثاني (مؤشرات مدركات الفساد في العراق للمدة (2003-2017)) فتطرق إلى أهم مؤشرات الفساد في العراق وترتيب العراق في سلم الشفافية الدولية عالمياً وعربياً، أما المبحث الثالث (تحليل أثر الفساد المالي والإداري على الموازنة العامة للمدة (2003-2017)) فنتناول تحليل جانبي الموازنة العامة، واثر الفساد المالي والإداري على الإيرادات والنفقات العامة، أما المبحث الرابع (الأنموذج القياسي بين مؤشر مدركات الفساد في العراق والموازنة العامة للمدة (2003-2017)) فتطرق إلى توصيف الأنموذج القياسي، ومن ثم تقدير هذا الأنموذج .

المبحث الاول**مؤشرات مدركات الفساد العالمي وطرق قياسها**

أولاً :- مفهوم مؤشر مدركات الفساد (*Corruption Perceptions Index*) :- ويرمز له اختصاراً (CPI) وصدر لأول مرة في عام 1995، ويصدر سنوياً، وهو المؤشر الذي يقيّم الدول ويرتبهها وفقاً لدرجة وجود الفساد بين المسؤولين والسياسيين ورجال الأعمال والموظفين

الهيكلية في الاقتصاد العراقي، فضلاً عن الأزمات الاقتصادية والسياسية، خصوصاً بعد عام 2003، مما أدى إلى ضياع وهدر كثير من الموارد المالية وتوجيهها في غير مجالاتها المخصصة، وتسليط الضوء على أهم الآثار السلبية لظاهرة الفساد المالي والإداري على الموازنة العامة، لذا أخذت هذه الدراسة أهمية كبيرة.

أهداف البحث :

يهدف البحث إلى ما يأتي :-

- 1- توضيح مفهوم ومؤشرات مدركات الفساد الدولي.
- 2- التعرف على الجانب النظري للفساد المالي والإداري ومؤشرات قياسه.
- 3- تحليل هيكل الموازنة العامة في العراق للمدة (2003-2017).
- 4- التعرف على مظاهر الفساد المالي والإداري في العراق وأثره في الموازنة العامة.
- 5- قياس أثر العلاقة بين الفساد المالي والإداري والموازنة العامة في العراق للمدة (2003-2017).

منهجية البحث :

استخدم الباحث منهجين في دراسة البحث، الأول (المنهج التحليل) من خلال استعراض الجانب النظري للفساد المالي والإداري، ومؤشرات قياسه، ومن ثم تحليل هيكل الموازنة العامة في العراق وأثر الفساد المالي والإداري عليها، ومن أجل إعطاء الجانب النظري التأسيسيل المطلوب تم الاعتماد على المنهج (الكمي) من خلال الجانب التطبيقي باستخدام برنامج (Eviwes9) وبالاعتماد على نموذج الانحدار الخطي البسيط.

جاءت فكرة المنظمة من قبل السيد (بيتر ايجن) باعتباره كان مدير البنك الدولي، وقد حاول توضيح أن الفساد وخصوصاً في الدول النامية مشكلة كبيرة تواجه العالم ألا انه واجهته صعوبات كبيرة من قبل الدول الغربية التي تبحث على النفوذ في تلك الدول، وعلى هذا الأساس قدم بيتر ايجن استقالته كمدير للبنك الدولي سنة 1993 وقرر إنشاء منظمة الشفافية الدولية وسرعان ما توسعت هذه المنظمة لتضم عدة دول وفي عام 1997 تم تأسيس 38 فرعاً للمنظمة في دول العالم، وفي عام 2002 تحولت إلى اكبر منظمة دولية غير حكومية تضم اكثر من 100 فرع لها في العالم، وتقوم المنظمة بإصدار ثلاثة تقارير دولية هي (مؤشر مدركات الفساد (CPI) ، التقرير العالمي عن الفساد (GCR) ، مؤشر دافعي الرشواى (BPI) . (بيتر ايجن ، 2006 : 13).

وهناك مجموعة من المؤشرات التي يتم إصدارها من قبل منظمة الشفافية الدولية إذ سيتم إجراء مقارنة بين هذه المؤشرات للتعرف على الفروق بين هذه المؤشرات من حيث سنة أول إصدار، وعدد الإصدارات، ونوعية المؤشر هل هو كمي أو نوعي؟ وماذا يقيس المؤشر؟ ومن هي الجهة المسؤولة عن التنفيذ بحسب التقارير الصادرة عن منظمة الشفافية الدولية. (منظمة الشفافية الدولية، 2007).

ويعد مؤشر مدركات الفساد أهم المؤشرات للنشاطات البحثية التي تصدر عن المنظمة، ويعتبر مؤشراً مركباً ويسمى (بمسخ المسوح)، حيث يعتمد على البيانات التي يتم جمعها عن طريق مسوح واستطلاعات آراء متخصصة تقوم بها مؤسسات مختلفة ومستقلة . ومنذ عام 1995 ومنظمة الشفافية الدولية تقوم بإصدار سنوي لهذا المؤشر بحسب درجة مدى ملاحظة وجود الفساد، وهذا المؤشر يتراوح ما بين (0 - 10) وكلما اقترب المعدل من الصفر تعني الدولة الأكثر فساداً، وكلما اقترب المعدل من عشرة تعني الدولة الأقل فساداً. (عويد غزوان رفيق، 2014: 21).

ثانياً :- مفهوم منظمة الشفافية الدولية (Transparency International)
International :- يرمز لها اختصار (TI) هي منظمة دولية غير حكومية معنية بالفساد . بكل أنواعه وتشتهر عالمياً بتقريرها السنوي لمؤشر الفساد، وهو قائمة مقارنة للدول من حيث انتشار الفساد حول العالم . مقر المنظمة الرئيسي يقع في برلين، ألمانيا. وهي مجموعة من 100 فرع محلي، مع سكرتارية دولية في برلين، بألمانيا. تأسست في عام 1993 بألمانيا كمؤسسة غير ربحية، وهي الآن منظمة عالمية غير حكومية، مهمة هذه المنظمة هي خلق تغيير نحو عالم من دون فساد. بدأت بإصدار مؤشر فساد سنوي، لا تتولى التحقيق على قضايا فساد معينة، بل تطور وسائل مكافحة الفساد، وأن تكون محايدة وتقوم بعمل ائتلافات لمحاربة الفساد . (روزاكلان سوزان، 2003: 88).

جدول (1) تقارير مؤشرات مدركات الفساد في العالم

المؤشر	سنة الإصدار	عدد الإصدارات	نوعية المؤشر	ماذا يقيس المؤشر	الجهة المنفذة
مؤشر مدركات الفساد	1996	19	كمي	يركز على آراء الخبراء والمحليين من حول العالم	مجموعة مختلفة من المؤسسات
مؤشر دافعي الرشوة	1999	5	كمي	مسح خبراء الأعمال (وجهات نظر القطاع الخاص)	المنتدى الاقتصادي العالمي أو مؤسسة غالوب
تقرير الفساد العالمي	2010	10	نوعي	يقدم عرضاً وتقييماً معمقاً لقضية من قضايا الفساد في جميع أنحاء العالم	منظمة الشفافية الدولية
تقييمات نظام النزاهة الوطني	2001	88	نوعي	تقييم نقاط القوة والضعف التي تمتلكها مؤسسات الدولة	منظمة الشفافية الدولية بالتعاون مع المنظمات المحلية من الدولة نفسها
مقياس الفساد العالمي	2003	9	كمي	يقيم آراء الجمهور حول الفساد من الدولة نفسها وتجاربهم مع الفساد	مؤسسة غالوب الدولية أو منظمات محلية تفوضها منظمة الشفافية الدولية

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير وإصدارات منظمة الشفافية الدولية.

ثالثاً :- مفهوم الفساد المالي والإداري :- تعددت

التعريفات لمفهوم الفساد بصورة عامة، كذلك تعددت التعريفات التي أطلقت لتوضيح مفهوم الفساد المالي والإداري، ويعود سبب ذلك إلى اختلاف المدارس

الفلسفية التي تناولت موضوع الفساد، واختلاف آراء الباحثين فضلاً عن اختلاف أفكار وثقافات وتوجهات المنظرين والعلماء. إذ تم تعريفه بأنه إساءة استخدام السلطة للحصول على مصالح شخصية أو فئوية منظمة، وهو فشل القيم والاعتبارات الأخلاقية، وتفضيل مصلحة

خاصة. تطرح الاستقصاءات المستخدمة في إعداد المؤشر أسئلة ذات صلة بسوء استعمال السلطة لتحقيق مصالح شخصية. على سبيل المثال، (قبول الموظفين الحكوميين الرشاوى أثناء المشتريات أو اختلاس الأموال العامة، أو الفساد الإداري بين الموظفين والفساد السياسي). (transparency.org. 2009).

وتأتي أهمية هذا المؤشر في تحديد الدرجات والرتب التي تحتلها الدول إستناداً إلى التصورات المتعلقة بمدى انتشار الفساد في القطاع العام لأي بلد، كما يساهم المؤشر في رفع مستويات الوعي حيال الفساد في القطاع العام، فضلاً عن أنه يقوم بتيسير مهمة الحكومات للقيام بدورها في اتخاذ الإجراءات اللازمة في سبيل مكافحة الفساد. وتعتبر الدول التي تحتل رتب متقدمة على المؤشر دولاً نظيفة من الفساد، بينما تعتبر الدول التي تحتل رتباً في نهاية التصنيف دولاً تعاني من الفساد. (بيت الحكمة، 2017).

وهناك منهجية عامة يتم إتباعها لإصدار ذلك المؤشر المركب، حيث تستخدم عدة تقارير مسحية من رجال الأعمال ومحللين دوليين في مجال السياسة والاقتصاد. ويعتمد أساساً على نتائج دراسات لمصادر موثوق فيها ومتنوعة في أساليب أطر جمع العينات والمنهجيات، مما يعزز من فهم المستويات الحقيقية للفساد من دولة لأخرى. وهناك شروط ضرورية تراعى عند الأخذ بنتائج دراسة من إحدى الجهات، وهي أن يكون ترتيب الدول إحدى المخرجات الرئيسية للدراسة. ولا يتأتى هذا إلا إذا توحدت المسوح والمنهجية المتبعة في إجرائها من ذات الجهة لكل الدول محور الدراسة، ومن ثم يسهل مقارنة النتائج ببعض. ولذلك يؤخذ في الاعتبار مجمل نتائج السنوات السابقة لتقابل التغيير الفجائي في محصلة النقاط نتيجة التغييرات العشوائية. إن كل الجهات بصفة عامة تطبق التعريف نفسه للفساد متضمناً، على سبيل المثال، إساءة

الفرد على مصلحة المجتمع، وقد عرف البنك الدولي الفساد بصورة عامة بأنه (إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص). (Ashfort B.E Aan، 2، : 2003). أما تعريف صندوق النقد الدولي (IMF) (فعلاقة الأيدي الطويلة المعتمدة التي تهدف إلى استحصال الفوائد من هذا السلوك لشخص واحد أو مجموعة ذات علاقة بين الأفراد). وقد عرف الفساد المالي بأنه سوء استخدام أو تحويل الأموال العامة من أجل مصلحة خاصة وعدم الالتزام المعتمد بمبدأ احترام النفوذ، يهدف الاستفادة من هذا التصرف في الحصول على ميزة معينة لنفسه، أو الأشخاص ذوي صلة به. (السيد عويس حمدي أبو النور، 2015: 21).

أما الفساد الإداري فهو ازمه خلقية في السلوم تعكس خللاً في القيم وانحرافاً في الاتجاهات على مستوى الضوابط والمعايير التي استقرت عزمًا أو تشريعاً في حياة الجماعة، وشكلت البناء القيمي في كيان الوظيفة العامة. (عبد الله بن ناصر بن عبد الله، 2008: 21) كما جاء في تعريف منظمة الشفافية الدولية للفساد الإداري بأنه " كل عمل يتضمن سوء استخدام المنصب العام لتحقيق مصلحة خاصة ذاتية لنفسه أو جماعته".

رابعاً :- مقياس مؤشر مدركات الفساد :- مؤشر مدركات الفساد يقيم ويرتب الدول طبقاً لدرجة إدراك وجود الفساد بين المسؤولين والسياسيين في الدولة، وهو مؤشر مركب يعتمد على بيانات ذات صلة بالفساد، تم جمعها عن طريق استقصاءات متخصصة قامت بها مؤسسات مختلفة ومستقلة وحسنة السمعة. إنه يعكس آراء أصحاب الأعمال والمحللين من جميع أنحاء العالم، متضمناً المتخصصين والخبراء من الدولة نفسها الجاري تقييمها ويركز المؤشر على الفساد في القطاع العام ويعرفه بسوء استغلال الوظيفة العامة من أجل مصالح

المبحث الثاني

مؤشرات مدركات الفساد في العراق للمدة (2003-

(2017)

يعد الفساد المالي والإداري أحد أهم التحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي، لأنه يعمل على إهدار الثروات، لذلك سعت العديد من المنظمات الدولية إلى وضع مؤشرات خاصة بالفساد ومنها منظمة الشفافية الدولية التي تصدر عدة تقارير، منها (مؤشر إدراك الفساد، ومقياس الفساد العالمي، وتقرير الفساد العالمي) وستتعرف على موقع العراق في هذه المؤشرات:

- 1- **مؤشر إدراك الفساد :-** إن الأحداث التي مر بها العراق بعد عام 2003 والتخبط في القوانين من ناحية والإيرادات النفطية الكبيرة من ناحية أخرى، منحت فرصاً كبيرة لضخامة الفساد المالي والإداري وعلى الرغم من وجود تلك الظاهرة منذ زمن بعيد إلا أنها استفحلت بشكل كبير بعد عام 2003 وأصبحت تشكل ظاهرة خطيرة ذات أبعاد متعددة ألقت بظلالها على كل مفاصل الاقتصاد الوطني داخل العراق لأول مرة على تصنيف مؤشر مدركات الفساد في عام 2003 وذلك بسبب صعوبة الوصول إلى البيانات والمعلومات قبل هذا العام . (عبد جواد فاطمة، 2009: ص1).
- إذ يمكن ملاحظة مؤشر إدراك الفساد في العراق للمدة (2003 – 2017) من خلال الجدول (2).
- يلاحظ من خلال الجدول ما يأتي :-
- العراق يحتل المراتب الأخيرة دائماً في سلم مؤشرات إدراك الفساد خلال مدة الدراسة.
- حصل العراق على أفضل ترتيب في مؤشر إدراك الفساد خلال مدة الدراسة في عام 2003، إذ بلغ ذلك المؤشر (2.2) إذ حصل على الترتيب (113) عالمياً و(16) عربياً.

استخدام النفوذ للحصول على منفعة شخصية، ومنها الرشوة للشخصيات القيادية والمؤثرة، والأبواب الخلفية في إدارة عمليات المشتريات، واختلاس الأموال العامة، الخ. ولا بد أيضاً من أن تقوم الجهة بتقييم مستوى الفساد بين القيادات العامة والسياسية في الدولة محل الدراسة. ولكل جهة استخدام المقياس الخاص بها لنتائج الدراسة، ولذلك يتم توحيد قياسي لهذه النتائج المتعددة قبل حساب القيمة المتوسطة لكل دولة. ولكن من عام لآخر تتجه هذه الجهات للأخذ بالمعايير القياسية للنتائج، حتى تتوحد المنهجية والأساليب المتبعة، بغرض إصدار دراسة شاملة أكثر دقة وحرفية. وتتراوح عدد الجهات التي يعتمد على نتائجها من (10-16) جهة بصفة عامة. وتنصح المنظمة عدم مقارنة الدول بالترتيب من عام لآخر، وإنما العناية بعدد النقاط المحصلة Score كوسيلة للمقارنة. (kazakhstan. 2009 transparency).

وعلى ما ذكر من نتائج يجب أخذ بعض النقاط المهمة بالحسبان حين تحليل نتائج مؤشر مدركات الفساد، وهذه النقاط تتمثل بالآتي: (org/news/feature/corruption.2017).

- 1- لا يقيس مؤشر مدركات الفساد مستويات الفساد الفعلية، بل يركز على مستوى إدراك الفساد بين الموظفين رجال الأعمال والسياسيين.
- 2- لا تجري منظمة الشفافية الدولية المسوحات والتقييمات بنفسها، بل تعتمد على نتائج مجموعة محددة من التقييمات الخارجية التي تُحدّد درجاتها وتجمع وتُعمد كنتائج لمؤشر مدركات الفساد.
- 3- تستند اغلب نتائج مؤشر مدركات الفساد على التقييمات التي أجريت في العام السابق وتُجرى الاستبيانات في بعض الحالات كل عامين.

- حصل العراق على أدنى ترتيب في مؤشر إدراك الفساد خلال مدة الدراسة في عام 2008 إذ بلغ المؤشر (1،3) إذ حصل على ترتيب عالمياً (180) عربياً و (19) عربياً.
- بعد عام 2009 بدا هناك تحسن طفيف في مؤشر إدراك الفساد إذ بلغ المؤشر (1.6) عام 2015 وحصل على ترتيب (168) عالمياً.

جدول (2) ترتيب العراق في مؤشر مدركات الفساد عربياً وعالمياً للمدة (2003-2017)

السنة	الدرجة	الترتيب عربياً	العدد الكلي للدول العربية	الترتيب عالمياً	العدد الكلي للدول
2003	2.2	16	20	113	133
2004	2.1	17	20	129	146
2005	2.2	17	20	137	159
2006	1.9	17	20	160	163
2007	1.5	18	20	178	159
2008	1.3	19	20	178	180
2009	1.5	17	20	176	180
2010	1.5	19	20	175	180
2011	1.8	18	20	175	183
2012	1.8	18	20	169	176
2013	1.6	17	20	170	177
2014	1.6	18	21	170	174
2015	1.6	18	20	161	168
2016	1.7	17	20	169	180
2017	1.8	18	20	170	178

المصدر: تقارير منظمة الشفافية الدولية للأعوام (2003-2017)

- 2- **مقياس الفساد العالمي**:- ويرمز له اختصاراً (GCB) وصدر لأول مرة في عام 2003 ويصدر سنوياً باستثناء سنتي (2008 ، 2012) وهو استطلاع لأراء المواطنين حول الفساد وتجاربهم في دفع الرشاوى فضلاً عن تقييمهم لمستوى الفساد في ابرز المؤسسات الخدمية وللجهود التي تبذلها الحكومات في مكافحة الفساد في الدول التي يعيشون فيها، فمقياس الفساد العالمي هو استقصاء للرأي العام، وهذا يعني انه استطلاع للجمهور عامة وليس للخبراء في كل دولة شملها القياس كما يعتمد مقياس الفساد العالمي على الاستبانة، والمصمم من قبل منظمة الشفافية الدولية الذي يحتوي على أسئلة

الأنترنت). (نظام النزاهة العربي في مواجهة الفساد، 2009: 21) نفذت استبانة مقياس الفساد العالمي في العراق لثلاثة أعوام هي (2009، 2010، 2013) ومن خلال الجدول (3) يلاحظ أن الترتيب والمعدل أن أسوأ قطاع ضمن المقياس هو قطاع الأحزاب السياسية إذ كانت نتيجة (فاسد) كما تبين أن أفضل قطاعين هما (المنظمات غير الحكومية، والهيئات الدينية) إذ تشير النتيجة التي حصلنا عليها (غير فاسدين) أما القطاعات الأخرى فكانت النتائج إلى أن درجة الفساد فيها (متوسط).

متعددة يتم من خلالها التعرف على نظرة الجمهور لمستوى الفساد في بلدانهم، وقد قامت منظمة الشفافية الدولية بتحديث الاستبيان سنوياً بحيث لم تصدر الاستبانة نفسها مرتين وذلك بسبب حذف بعض الأسئلة أو تعديلها أو إضافة أسئلة أخرى لكل سنة ومن ثم لا يمكن مقارنة درجات الدولة بين سنة وأخرى إلا في حالة تشابه الأسئلة لجزء من الاستبانة. إن عينة المسح في كل دولة قدر الإمكان يجب أن تكون ممثلة على المستوى الوطني وتكون عملية الاستبانة لرأي الجمهور بعدة طرق مثل (المقابلات، وجهاً لوجه، الهاتف، عن طريق

جدول (3) مؤشرات مقياس الفساد في العراق للسنوات (2009، 2010، 2013)

القطاع	2009	2010	2013	المعدل	الترتيب	النتيجة
الأحزاب السياسية	3,7	3,9	3,4	3,6	12	فاسد
البرلمان	3,4	3,6	3,1	3,3	11	متوسط
القطاع الخاص	3,6	3	2,7	3,1	9	متوسط
وسائل الإعلام	3,3	2,3	2,3	2,6	3	متوسط
الموظفين الحكوميين	3,9	3,1	3	3,3	10	متوسط
القضاء	3,1	2,6	2,8	2,8	7	متوسط
المنظمات غير الحكومية	2,2	2,5	2,2	2,3	2	غير فاسد
الهيئات الدينية	2	2	2	2	1	غير فاسد
الشرطة	2,7	3,1	2,8	2,9	8	متوسط
الجيش	2,3	2,8	2,5	2,6	8	متوسط
نظام التعليم	2,6	2,8	2,7	2,7	5	متوسط
الصحة	2,7	2,6	2,8	2,8	6	متوسط

المصدر: تقارير منظمة الشفافية الدولية للأعوام (2003-2013)

وهذه الدراسة شخّصت بعض حالات الفساد في العراق وصدرت عشرة إصدارات من تقرير الفساد العالمي الذي تناول كل منها قضية من قضايا الفساد في العالم التي اشترنا إليها سلفاً، ومن خلال البحث في هذه التقارير عما يخص العراق فقد وجدنا أن

3- **مؤشر تقرير الفساد العالمي** :- إن تقرير الفساد العالمي تطرق إلى حالات العراق للمدة (2003-2015) في (6) تقارير من أصل (9) وقد اعتمدت معظم هذه التقارير على التقارير الصحفية باستثناء التقرير الرابع لعام 2005 إذ اعتمد على دراسة،

العراق قد تمت الإشارة إليه في التقارير الآتية،
وكما في الجدول (4) . (منظمة الشفافية الدولية:
(2001-2013)).

جدول (4) موقع العراق في مؤشر تقرير الفساد العالمي للمدة (2003-2015)

التقرير	سنة الإصدار	موضوع التقرير	العراق في المؤشر
الثاني	2003	الوصول إلى المعلومات	لم يتم الإشارة إلى العراق
الثالث	2004	الفساد السياسي	تضمن إلى الفساد السياسي الذي يعانيه العراق وسوء سياسة المشتريات المتبعة
الرابع	2005	البناء والأعمار في مرحلة ما بعد الصراع	تضمن إلى الفساد السياسي وفساد سلطة الائتلاف المؤقتة و الفساد الموجود في وزارة التجارة العراقية
الخامس	2006	الصحة	تضمن انه على الرغم من إنفاق مئات الملايين على وزارة الصحة أدى الفساد المستشري إلى نقص الأدوية وسوء التغذية
السادس	2007	الأنظمة القضائية	تضمن إلى اتهام الصحافة الشعبية للقضاء العراقي بالفساد
السابع	2008	قطاع المياه	تضمن إلى أن مكاتب المفتشين العموميين يُعدُّ ضماناً حقيقياً لنظام التعاقد
الثامن	2009	القطاع الخاص	تضمن إلى الفساد في القطاع الخاص من قبل الشركات العالمية التي مارست الفساد بملايين الدولارات في إطار برنامج الأمم المتحدة «النفط مقابل الغذاء»
التاسع	2011	تغيير المناخ	لم يتضمن شيئاً عن العراق.
العاشر	2013	قطاع التعليم	لم يتضمن شيئاً عن العراق.
الثاني عشر	2015	القطاع العام والخاص	لم يتضمن شيئاً عن العراق.

المصدر: تقارير منظمة الشفافية الدولية للأعوام (2003-2015)

المبحث الثالث

تحليل أثر الفساد المالي والإداري على الموازنة العامة للعراق للمدة (2003-2017)

تأثرت نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي بسبب الأحداث السياسية والاقتصادية التي مر بها العراق بعد عام 2003 فقد تراجعت نسبة مساهمة القطاعين الزراعي والصناعي، وارتفعت نسبة مساهمة القطاع النفطي، وبقي الاقتصاد العراقي يعاني من اختلالات هيكلية أثرت بصورة سلبية أمام عمليات الإصلاح الاقتصادي واهم هذه العقبات: - (العطية منعم دحام، 2003: 359).

- 1- ضعف التراكم الرأسمالي التي سببها انخفاض مستوى الدخل الفردي وزيادة مستوى الاستهلاك.
- 2- النمو غير المتوازن بين القطاعات الاقتصادية.
- 3- زيادة المديونية الخارجية.
- 4- ارتفاع نسبة الفساد المالي والإداري في اغلب مفاصل الاقتصاد الوطني.

أ- تحليل الإيرادات العامة في العراق للمدة (2003-2017)

تعتمد الموازنة العامة بشكل أساسي في تغطية إيراداتها على القطاع النفطي بغض النظر عن المساهمة البسيطة للقطاعات (زراعة، صناعة، وغيرها). حيث يتم تقدير الإيرادات العامة استناداً إلى حجم الصادرات النفطية ومستويات الأسعار المتوقعة خلال السنة المالية فضلاً عن موارد الإيرادات الضريبية والقطاعات الأخرى. (العنبيكي عبد الحسين محمد، 2008: 81).

إذ يلاحظ من خلال الجدول (5) ما يأتي :-

- بلغت الإيرادات العامة (2146346) مليون دينار عام 2003 وقد ازدادت هذه الإيرادات إلى (32982739) مليون دينار عام 2004 بسبب ارتفاع أسعار النفط الخام ومن ثم زيادة الإيرادات النفطية.
- أما في الأعوام (2005-2007) فقد ارتفعت الإيرادات العامة بنسب متواضعة وذلك بسبب الاستقرار النسبي لأسعار النفط الخام في هذه الأعوام.
- أما في عام 2008 فقد ازدادت الإيرادات العامة إلى نحو (80252182) مليون دينار وذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط الخام بشكل كبير اثر الأزمة المالية العالمية بعدها انخفض إلى (55209353) مليون دينار في عام 2009.
- ثم عادت الإيرادات لترتفع عام 2010 لتبلغ (70178223) مليون دينار واستمرت بالارتفاع للأعوام (2011، 2012) إذ بلغت (99697658)، (119817224) على التوالي وذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط من جهة وزيادة الصادرات النفطية من جهة أخرى.
- أما بعد عام 2014 فشهدت الإيرادات العامة انخفاض ملحوظ بسبب الأحداث السياسية والظروف الأمنية التي مر بها العراق وسياسة التقشف المالي إذ بلغت الإيرادات العامة (72546345) مليون دينار عام 2015.
- بعد عام 2015 بدأت الإيرادات العامة بالتحسن التدريجي بسبب تحسن الأوضاع الأمنية والظروف السياسية إذ بلغت (81700803) مليون دينار عام 2016، وانخفضت نسبياً في عام 2017 لتبلغ (79011432) مليون دينار.

ب- أثر الفساد المالي والإداري على الإيرادات العامة

هناك ثلاثة تقسيمات أساسية للإيرادات العامة في العراق وهي (الإيرادات النفطية، الإيرادات الضريبية، الإيرادات الأخرى) وسوف نوضح أثر الفساد المالي في تلك الإيرادات. (عليوي نجم عبد، 2009: 205).

الإيرادات النفطية: - يمتلك العراق حوالي (143) مليار برميل وهو يحتل المرتبة الخامسة في العالم من ناحية الاحتياطيات النفطية ويعد المصدر الرئيسي في تمويل الموازنة العامة إذ يشكل أكثر من (90%) من إيرادات الدولة، وعلى الرغم من ذلك نجد أن هناك الكثير من عمليات الفساد الإداري التي أدت إلى تراجع الإيرادات النفطية ومنها تهريب النفط الخام التي أشارت بعض التقارير إلى خسائر كبيرة من النفط المهرب والمصدر بطرق غير شرعية بصفة عقود نفطية وهمية وقدرت تلك الخسائر بحوالي (800) مليون دولار للمدة (2003-2017). (سلمان تغريد داود، 2016: 1040).

أما بخصوص عقود النفط، ومنها جولات التراخيص التي وقعها العراق مع الشركات الأجنبية منذ عام 2009 على الرغم من أن بعض المسؤولين وأصحاب الخبرة يؤكدون على أن تلك العقود من أكبر الإنجازات التي حققتها وزارة النفط العراقية ألا أنها اتضحت فيما بعد توجد فيها الكثير من شبهات الفساد، والمبالغة الكبيرة في تلك العقود إذ إنها وقعت في وقت كانت أسعار النفط الخام مرتفعة نسبياً والعراق يتمتع بفائض في الموازنة العامة. وهناك مسالة أخرى وهي مشكلة القياس إذ يعاني العراق من مشكلة القياس من فوهات الآبار وخطوط الأنابيب منذ عام 2003 وهذا بدوره يؤدي إلى احتمال سرقة كميات كبيرة من النفط الخام، وهناك وسائل أخرى للفساد المالي والإداري، منها (عملية حرق الغاز المصاحب للنفط الخام، وعمليات الشحن غير المشروعة، وبيع النفط الخام أو المنتجات النفطية في السوق السوداء) وغيرها من وسائل وطرق الفساد المالي والإداري. (عبد الرضا نبيل جعفر، 2015).

ج- تحليل النفقات العامة في العراق للمدة (2003-**2017)**

تعد النفقات العامة من أهم المتغيرات الاقتصادية تأثيراً في الاقتصاد الوطني من خلال الأهداف العامة التي يمكن أن تحققها الدولة، وتنقسم النفقات العامة إلى: أولاً نفقات جارية تشغيلية وهي تشمل كل ما تقوم به الدولة من إنفاق عام يستهدف تسيير إدارتها والحصول على ما تحتاج إليه من سلع وخدمات مثل (الأجور، والرواتب، وشراء البضائع والخدمات، والضمان الاجتماعي) وغيرها. ثانياً نفقات استثمارية وهي التي تخصصها الدولة للحصول على المعدات الرأسمالية لزيادة السلع والخدمات. (داود حسام علي، 2010: 142).

لقد ارتبطت النفقات العامة في العراق ارتباطاً وثيقاً بعوائد الصادرات النفطية ومع زيادة أسعار النفط الخام بعد عام 2003 ازدادت النفقات العامة فمع تنبع مسار النفقات العامة في العراق للمدة (2003-2017) نجد أنها ارتفعت بشكل كبير فبعد أن كانت (4901961) مليون دينار عام 2003 سجلت عام 2004 زيادة كبيرة إذ وصلت إلى (31521427) مليون دينار وذلك بسبب الزيادة الكبيرة في رواتب الموظفين، ثم استمرت بالارتفاع حتى عام 2013 لتبلغ (119127556) مليون دينار، وهي أعلى نسبة تصل إليها النفقات العامة في العراق على طول مدة الدراسة، ثم انخفضت عامي (2014 ، 2015) لتبلغ (83556225 ، 8281361) مليون دينار على التوالي وذلك بسبب الوضع الأمني في العراق والأزمة النفطية التي أدت إلى انخفاض أسعار النفط الخام ثم تحسن بعد ذلك، إذ وصلت (10067116) مليون دينار في عام 2017 وذلك بسبب تحسن الأوضاع الأمنية وانتهاء الأزمة النفطية والتحسن الملموس في أسعار النفط الخام .

د- اثر الفساد المالي والإداري على النفقات العامة

أن ظاهرة الفساد المالي والإداري وانتشارها في أي بلد ما سيؤدي إلى سوء تخصيص الموارد في هذا البلد، إذ سيجتبه صوب أوجه الإنفاق التي لا تحظى بأولوية الأنفاق العام والتوجه إلى الأنشطة التي تكثر فيها عدم الشفافية في الإنفاق وتجاهل الكثير من الأنشطة والقطاعات الاقتصادية المهمة، كالإنفاق على القطاع الزراعي والصناعي وعلى تحسين مستوى الخدمات العامة. أن الفساد بصفته ظاهرة مجتمعية غير مرغوب فيها يضعف الدور الحكومي في إعادة توزيع الدخل بل يعمل على اتساع الفجوة بين الدخل، لأن منافع الفساد تذهب إلى شريحة اجتماعية معينة، وتؤدي إلى عدم تخصيص الموارد وزيادة أعباء الإنفاق العام، أي كلما كان حجم الإنفاق كبيراً أدى إلى زيادة الفساد المالي والإداري. (الصادق علي توفيق والبلبل علي أحمد، 200: 18).

كما يعمل الفساد على زيادة النفقات العامة وذلك من خلال التهرب الضريبي، أو محاولة الحصول على إعفاءات ضريبية غير مشروعة، كما يزيد من تكلفة بناء وتشغيل المشروعات العامة مما يؤثر سلباً على عمل أدوات السياسة المالية السليمة في تحقيق أهدافها العامة، كما يعمل الفساد المالي والإداري على زيادة حدة مشكلة العجز في الموازنة العامة، وذلك من خلال تقليل الإيرادات العامة من جهة وزيادة النفقات العامة من جهة أخرى. (حجازي المرسي السيد، 2001: 2).

الفائض أو العجز في الموازنة العامة للعراق للمدة**(2003 – 2017)**

أن الحالة الطبيعية للموازنة العامة هي حالة التوازن بين الإيرادات العامة والنفقات العامة وان أي خلل في هذا التعادل سيؤدي إلى حدوث فائض أو عجز إذ يمكن أن نلاحظ حالة الموازنة العامة في العراق من خلال الجدول (5) الذي يوضح أن الموازنة قد حققت عجزاً مقداره (2755615) مليون دينار عام 2003 وذلك بسبب زيادة النفقات العامة بشكل ملحوظ بعد عام 2003 ألا أن زيادة الإيرادات بشكل كبير أدى إلى تحسن هذا الوضع في عام 2004 إذ حققت الموازنة فائضاً مقداره (2151597) مليون دينار واستمرت حالة الفائض في الموازنة حتى عام 2012 إذ بلغت (29091620) مليون دينار وذلك يعود إلى ارتفاع أسعار النفط الخام وزيادة الإنتاج النفطي اثر إبرام عقود التراخيص النفطية في عام 2009. أما في عام (2013، 2015) فقد حققت الموازنة عجزاً، وذلك بسبب الأوضاع الأمنية غير المستقرة في العراق وخصوصاً في المناطق الشمالية والغربية وتوقف أغلب الإبار النفطية في تلك المناطق عن الإنتاج، مما أثر على صادرات العراق النفطية ومن ثم على الإيرادات العامة. بعد عام 2016 تحسن الوضع الأمني وتحسنت أسعار النفط الخام ومن ثم حققت الموازنة فائضاً قدره (68944316) مليون دينار عام 2017.

جدول (5) هيكل الموازنة العامة في العراق للمدة (2003-2017)

الموازنة العامة	النفقات العامة	الإيرادات العامة	
-2755615	4901961	2146346	2003
1461312	31521427	32982739	2004
14127715	30831142	40502890	2005
11561086	37494459	49055545	2006
15568215	39308348	54599451	2007
20848807	67277197	80252182	2008
2642328	55589721	55209353	2009
5169133	70134201	70178223	2010
30359253	78757666	99697658	2011
29091620	105139575	119817224	2012
-5287480	119127556	113840076	2013
21830398	83556225	105386623	2014
- 9999966	82813611	72546345	2015
71111231	10589572	81700803	2016
68944316	10067116	79011432	2017

المصدر :- من عمل الباحث بالاعتماد على ...

- 1- جمهورية العراق ، وزارة المالية ، دائرة الموازنة ، الدائرة الاقتصادية ، للسنوات 2003-2010
- 2- وزارة التخطيط ، (المجاميع الإحصائية للسنوات 2003-2010)
- 3- قانون الموازنة العامة للدولة للأعوام (2003-2017)

المبحث الرابع

الأنموذج القياسي بين مؤشر مدركات الفساد في العراق والموازنة العامة للمدة (2003-2017)

الأنموذج وهي مبنية على افتراضات محددة مثل تحديد المتغير التابع والمتغيرات المستقلة حسب منطق النظرية الاقتصادية وبالاعتماد على الجانب النظري والتحليلي من البحث ويمكن تحديد بيانات الأنموذج القياسي من خلال الجدول (6) .

أولاً :- توصيف الأنموذج :- أن عملية توصيف الأنموذج القياسي تعد من المراحل الأولى في تقدير

جدول (6) متغيرات الأنموذج القياسي

الموازنة العامة	النفقات العامة	الإيرادات العامة	مؤشر ادراك الفساد	
-29375081	4901961	2146346	2.2	2003
2151597	31521427	32982739	2.1	2004
3008431	30831142	40502890	2.2	2005
9747197	37494459	49055545	1.9	2006
-12677746	39308348	54599451	1.5	2007
24662461	67277197	80252182	3.1	2008
-14924848	55589721	55209353	5.1	2009
-8579443	70134201	70178223	5.1	2010
-5441917	78757666	99697658	1.8	2011
689668	105139575	119817224	1.8	2012
30283851	119127556	113840076	1.6	2013
22573012	83556225	105386623	1.6	2014
61956773	82813611	72546345	1.6	2015
71633687	10589572	81700803	7.1	2016
79011432	10067116	79011432	8.1	2017

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على . (جدول (2) و جدول (5)).

ويمكن تفسير المتغيرات المعتمدة في الأنموذج القياسي:

ب- (Y2) النفقات العامة (مليون دينار).
ج- (Y3) العجز أو الفائض في الموازنة العامة (مليون دينار).

1- المتغير المستقل (X): - الفساد المالي والإداري في العراق (مؤشر مدركات الفساد)

2 - المتغير التابع (Y): الموازنة العامة في العراق

ويتفرع منه عدة متغيرات منها:

أ- (Y1) الإيرادات العامة (مليون دينار).

ثانياً :- تقدير الأنموذج الخطي البسيط :

اولاً :- تقدير الأنموذج الخطي البسيط بين مؤشر مدركات الفساد في العراق (x) وبين الإيرادات العامة (Y1) للمدة (20013-2017)

- تم رسم سلسلة المتغير (x) مدركات الفساد في العراق من خلال الرسم (1) في الملحق (1) وتبين أنها مستقرة عبر الزمن لأنه اتجاه السلسلة يتمحور حول متوسطه كما تم اختبار سلسلة المتغير من خلال اختبار (Dickey-Fuller) وتبين أن (t) الجدولية (-4.530883) أصغر من (t) المحتسبة (-3.144920) بمستوى معنوي (5%) وقيمة الاحتمال أكبر من (5%) وهذا يعني ليس هناك جذر.
- وحدة في السلسلة وأنها مستقرة كما هو موضح في الجدول (1) الملحق (2).
- كما تم رسم سلسلة المتغير الإيرادات العامة (Y1) من خلال الرسم (2) في الملحق (1) وتبين أنها غير مستقرة عبر الزمن لأنه اتجاه السلسلة ليس ثابت حول متوسطها عبر الزمن ويأخذ اتجاه تصاعدي.

كما تم اختبار سلسلة المتغير من خلال اختبار (Dickey-Fuller) وتبين أن (t) الجدولية (-2.480611) أكبر من (t) المحتسبة (-3.098896) بمستوى معنوي (5%) وقيمة الاحتمال أكبر من (5%) وهذا يعني هناك جذر وحدة في السلسلة وأنها غير مستقرة كما هو موضح في الجدول (2) الملحق (2). ومن اجل تحقيق الاستقرارية في المتغير التابع (Y) تم اخذ الفرق الأول للسلسلة وتبين أنها مستقرة عبر الزمن لأنه اتجاه السلسلة يتمحور حول متوسطها كما هو موضح في الشكل (3) في الملحق (1). كما تم اختبار سلسلة المتغير من خلال اختبار (Dickey-Fuller) وتبين أن (t) الجدولية (-3.481693) أصغر من (t) المحتسبة (-3.119910) بمستوى معنوي (5%) وهذا يعني أن السلسلة خالية من جذر الوحدة وأنها مستقرة كما هو موضح في الجدول (3) الملحق (2). والجدول (7) أدناه يوضح تقدير الأنموذج.

جدول (7) تقدير الأنموذج الخطي البسيط بين مؤشر مدركات الفساد (x) والإيرادات العامة (y1)

Dependent Variable: Y				
Method: Least Squares				
Date: 11/02/18 Time: 04:28				
Sample: 2003 2017				
Included observations: 15				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.82E+08	49362546	3.695442	0.0027
X	-64341736	28057169	-2.293237	0.0391
R-squared	0.288020	Mean dependent var		70461793
Adjusted R-squared	0.233252	S.D. dependent var		32297166
S.E. of regression	28280735	Akaike info criterion		37.27683
Sum squared resid	1.04E+16	Schwarz criterion		37.37123
Log likelihood	-277.5762	Hannan-Quinn criter.		37.27582
F-statistic	5.258936	Durbin-Watson stat		0.615513
Prob(F-statistic)	0.039147			

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج 9 Eviews

$$Y1=182416414.033 - 64341736.4173X$$

ثانياً :- تقدير النموذج الخطي البسيط بين مؤشر مدركات الفساد في العراق (x) وبين النفقات العامة (y2) للفترة (2013-2017)

تم رسم سلسلة المتغير الإيرادات العامة (Y2) من خلال الرسم (4) في الملحق (1) وتبين أنها غير مستقرة عبر الزمن لأنه اتجاه السلسلة ليس ثابت حول متوسطها عبر الزمن ويأخذ اتجاه تصاعدي. كما تم اختبار سلسلة المتغير من خلال اختبار (Dickey-Fuller) وتبين أن (t) الجدولية (-1.644522) أكبر من (t) المحتسبة (-3.144920) بمستوى معنوي (5%) وقيمة الاحتمال أكبر من (5%)، وهذا يعني هناك جذر وحدة في السلسلة، وأنها غير مستقرة كما هو موضح في الجدول (4) الملحق (2). ومن أجل تحقيق الاستقرارية في المتغير التابع (Y2) تم اخذ الفرق الأول للسلسلة، وتبين أنها مستقرة عند الفرق الثاني كما هو موضح في الرسم (5) في الملحق (1). كما تم اختبار سلسلة المتغير من خلال اختبار (Dickey-Fuller) وتبين أن (t) الجدولية (-8.560445) أصغر من (t) المحتسبة (-3.144920) بمستوى معنوي (5%)، وهذا يعني أن السلسلة خالية من جذر الوحدة وأنها مستقرة كما هو موضح في الجدول (5) الملحق (3). والجدول (8) ادناه يوضح تقدير النموذج.

- التفسير الاقتصادي والإحصائي للنموذج الأول يتضح من النموذج السابق ما يأتي:

1 -معنوية قيمة الثابت التي تدل على أن الحد الثابت هو (1.82416414.033)، وذلك مع ثبات قيم كل متغيرات النموذج، ويعني ذلك أن الإيرادات العامة ترتفع طبيعياً. من دون تأثير أي متغير، ولا سيما مؤشر مدركات الفساد.

2- وجود أثر سلبي وقوي معنوياً بين المتغير المستقل (X) مؤشر مدركات الفساد في العراق، والإيرادات العامة (Y1)، ويعني هذا أن زيادة مؤشر مدركات الفساد في العراق بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض الإيرادات العامة بمقدار (-64341736)، وهذا ينطبق مع منطق النظرية الاقتصادية والواقع الحقيقي في الموازنة العامة للعراق.

3- بصفة عامة نقول إن النموذج دالاً إحصائياً؛ إذ نلاحظ من المعادلة المقدره أعلاه أن معامل التحديد الذي يساوي (R2=0.28) أي إن 28% من التغيرات الناتجة في الإيرادات العامة يفسرها مؤشر مدركات الفساد، أما المتبقي (72) تفسرها متغيرات أخرى غير داخلية في النموذج القياسي تضمن في المتغير العشوائي u.

4- كما يشير اختبار (F) للدلالة الكلية للنموذج؛ إذ نجد أن $F - \text{stat} = 5.258936$ وهي أكبر من (F) الجدولية ويدل هذا على أن النموذج الكلي ذو دلالة إحصائية إذ يمكن تحديد معادلة التقدير كما يأتي:

جدول (8) تقدير الأنموذج الخطي البسيط بين مؤشر مدركات الفساد (x) والنفقات العامة (y2)

Dependent Variable: X Method: Least Squares Date: 11/20/18 Time: 06:28 Sample (adjusted): 2005 2017 Included observations: 13 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.796774	0.140939	12.74855	0.0000
Y2(-2)	-1.93E-09	2.03E-09	-0.952317	0.3614
R-squared	0.276167	Mean dependent var		1.676923
Adjusted R-squared	-0.007818	S.D. dependent var		0.227866
S.E. of regression	0.228755	Akaike info criterion		0.028311
Sum squared resid	0.575619	Schwarz criterion		0.115227
Log likelihood	1.815977	Hannan-Quinn criter.		0.010446
F-statistic	0.906908	Durbin-Watson stat		0.742840
Prob(F-statistic)	0.036139			

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 9

التفسير الاقتصادي والإحصائي للنموذج الثاني يتضح من النموذج السابق ما يأتي:

3- بصفة عامة نقول إن النموذج دالاً إحصائياً؛ إذ نلاحظ من المعادلة المقدرة أعلاه أن معامل التحديد الذي يساوي (R²=0.27) أي إن 27 % من التغيرات الناتجة في النفقات العامة يفسرها مؤشر مدركات الفساد، أما المتبقي (73) تفسرها متغيرات أخرى غير دخلة في الأنموذج القياسي تضمن في المتغير العشوائي .u

4- كما يشير اختبار (F) للدلالة الكلية للنموذج؛ إذ نجد أن F – stat = 0.906908 وهي أكبر من (F) الجدولية ويدل هذا على أن النموذج الكلي ذو دلالة إحصائية إذ يمكن تحديد معادلة التقدير كما يأتي:

$$Y2 = 1.79677369483 - 1.93198842444X$$

1 -معنوية قيمة الثابت التي تدل على أن الحد الثابت هو (1.796774)، وذلك مع ثبات قيم كل متغيرات الأنموذج، ويعني ذلك أن النفقات العامة ترتفع طبيعياً. من دون تأثير أي متغير، ولا سيما مؤشر مدركات الفساد.

2- وجود أثر سلبي وقوي معنوياً بين المتغير المستقل (X) مؤشر مدركات الفساد في العراق، والنفقات العامة (Y2)، ويعني هذا أن زيادة مؤشر مدركات الفساد في العراق بمقدار وحدة واحدة، يؤدي إلى انخفاض النفقات العامة بمقدار (-1.93309) وهذا ينطبق مع منطق النظرية الاقتصادية والواقع الحقيقي في الموازنة العامة للعراق.

غير مستقرة كما هو موضح في الجدول (6) الملحق (3). ومن أجل تحقيق الاستقرارية في المتغير التابع (Y3) تم اخذ الفرق الأول للسلسلة، وتبين أنها مستقرة عند الفرق الثاني كما هو موضح في الرسم (7) في الملحق (3). كما تم اختبار سلسلة المتغير من خلال اختبار (Dickey-Fuller) وتبين أن (t) الجدولية (-) (6.077192) أصغر من (t) المحتسبة (3.119910) بمستوى معنوي (5%)، وهذا يعني أن السلسلة خالية من جذر الوحدة، وأنها مستقرة كما هو موضح في الجدول (7) الملحق (3). والجدول (9) ادناه يوضح تقدير الأنموذج.

ثالثاً :- تقدير الأنموذج الخطي البسيط بين مؤشر مدركات الفساد في العراق (x) وبين الفائض أو العجز بالموازنة العامة (y3) للمدة (20013-2017) تم رسم سلسلة المتغير العجز أو الفائض في الموازنة العامة (Y3) من خلال الرسم (6) في الملحق (1) وتبين أنها غير مستقرة عبر الزمن، لأنه اتجاه السلسلة ليس ثابتاً حول متوسطها عبر الزمن، ويأخذ اتجاهها تصاعدياً. كما تم اختبار سلسلة المتغير من خلال اختبار (Dickey-Fuller) وتبين أن (t) الجدولية (-0.644468) أكبر من (t) المحتسبة (3.119910) بمستوى معنوي (5%) وقيمة الاحتمال أكبر من (5%) وهذا يعني هناك جذر وحدة في السلسلة وأنها

جدول (9) تقدير الأنموذج الخطي البسيط بين مؤشر مدركات الفساد (x) العجز أو الفائض في الموازنة العامة (y3)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.717096	0.073463	23.37356	0.0000
Y3(-1)	-8.95E-10	2.46E-09	-0.363468	0.7226
R-squared	0.310889	Mean dependent var		1.707143
Adjusted R-squared	-0.071537	S.D. dependent var		0.246403
S.E. of regression	0.255064	Akaike info criterion		0.236958
Sum squared resid	0.780691	Schwarz criterion		0.328252
Log likelihood	0.341293	Hannan-Quinn criter.		0.228507
F-statistic	0.832109	Durbin-Watson stat		0.675669
Prob(F-statistic)	0.022257			

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 9

ويعني ذلك أن العجز أو الفائض في الموازنة يرتفع أو ينخفض طبيعياً. من دون تأثير أي متغير، ولا سيما مؤشر مدركات الفساد.

2- وجود أثر سلبي وقوي معنوياً بين المتغير المستقل (X) مؤشر مدركات الفساد في العراق، والعجز أو

- التفسير الاقتصادي والإحصائي للنموذج الثالث يتضح من النموذج السابق ما يأتي:

1 -معنوية قيمة الثابت التي تدل على أن الحد الثابت هو (1.717096)، وذلك مع ثبات قيم كل متغيرات الأنموذج،

العامّة من شأنها إيجاد ثغرات كبيرة للفساد المالي والإداري.

4- اثبت الجانب التطبيقي (القياسي) صحة منطق الفرضية، كذلك صحة منطق النظرية الاقتصادية والواقع الفعلي الموجود في الاقتصاد العراقي.

ثانياً :- التوصيات

1- لابد من اعتماد معايير الحكم الرشيد (الشفافية، المساواة، المشاركة) وتطبيق تلك المعايير على الجميع السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية من اجل القضاء على الفساد العالمي.

2- ضرورة الاعتماد على معايير للفساد المالي والإداري بشكل دقيق من خلال أشراك المنظمات الدولية والمستشارين وذوي الخبرة والكفاءة في هذا الشأن من اجل معرفة أسبابها وألياتها ومعالجتها.

3- يجب مراعاة التنوع الاقتصادي في العراق من اجل تنوع الإيرادات العامة من جهة، واعتماد الطرق الحديثة في تقدير الموازنة العامة، مثلاً موازنة الأداء والبرامج من اجل الاستخدام الأمثل للموارد المالية.

4- من خلال الجانب التطبيقي الذي اثبت صحة الفرضية يجب الأخذ بنظر الاعتبار النتائج التحليلية والعملية التي خرج بها البحث من أجل الاستفادة من الأفكار وإيجاد بعض الحلول التي من شأنها تقليل نسبة الفساد المالي والإداري في العراق.

المصادر

المصادر العربية

- [1] المرسي السيد حجازي، التكاليف الاجتماعية للفساد، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٦٦، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠١. ص ٢
- [2] بيتر ايغن. شبكات الفساد ترجمة محمود جديد. دار قدس. دمشق. 2006 ص13

الفائض في الموازنة العامة (Y3) ويعني هذا أن زيادة مؤشر مدركات الفساد في العراق بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض الموازنة العامة بمقدار (-) 8.953010 وهذا ينطبق مع منطق النظرية الاقتصادية والواقع الحقيقي في الموازنة العامة للعراق.

3- بصفة عامة نقول إن النموذج دالّ إحصائياً؛ إذ نلاحظ من المعادلة المقدرة أعلاه أن معامل التحديد الذي يساوي (R2=0.31) أي إن 31 %، من التغيرات الناتجة في العجز أو الفائض في الموازنة العامة يفسرها مؤشر مدركات الفساد، أما المتبقي (69) فتفسرها متغيرات أخرى غير داخلية في الأنموذج القياسي تضمن في المتغير العشوائي u.

4- كما يشير اختبار (F) للدلالة الكلية للنموذج؛ إذ نجد أن $F - stat = 0.832109$ وهي أكبر من (F) الجدولية ويدل هذا على أن النموذج الكلي ذو دلالة إحصائية إذ يمكن تحديد معادلة التقدير كما يأتي :

$$Y3 = 1.71709596908 - 8.94905126491X$$

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً :- الاستنتاجات

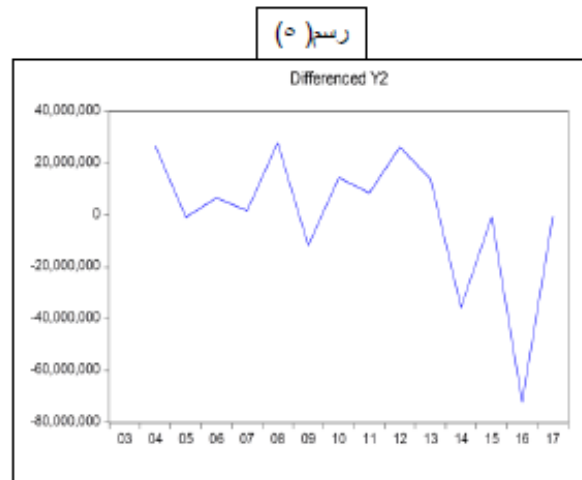
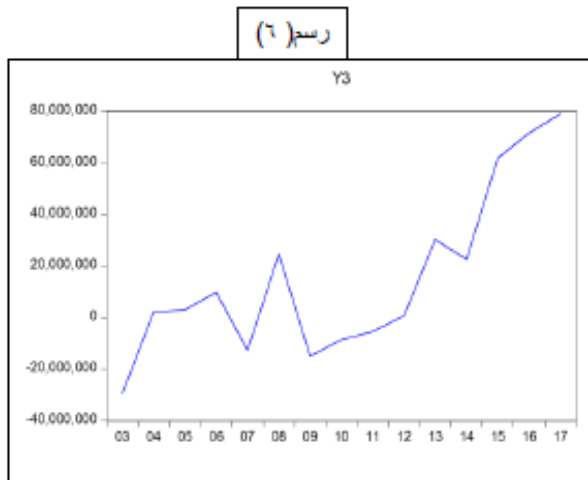
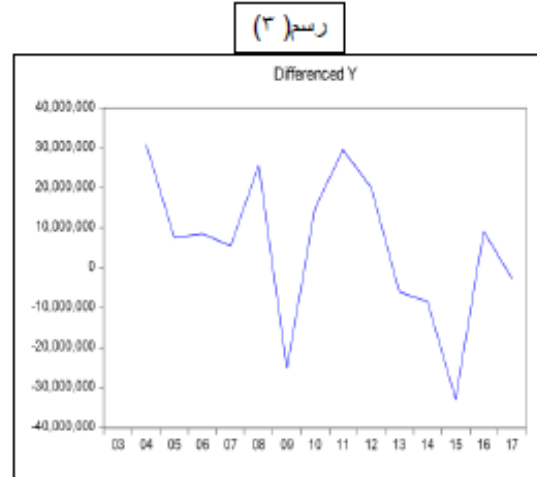
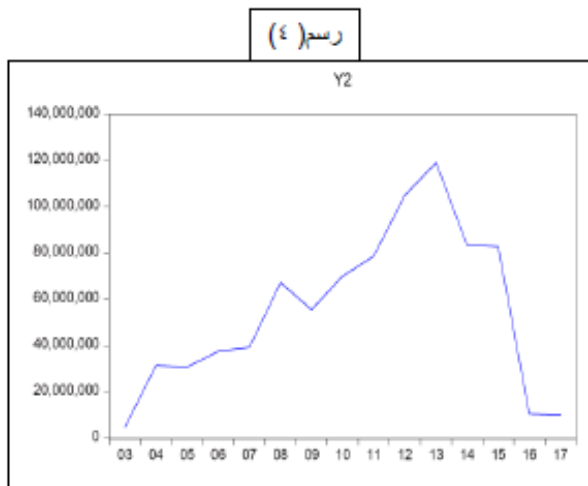
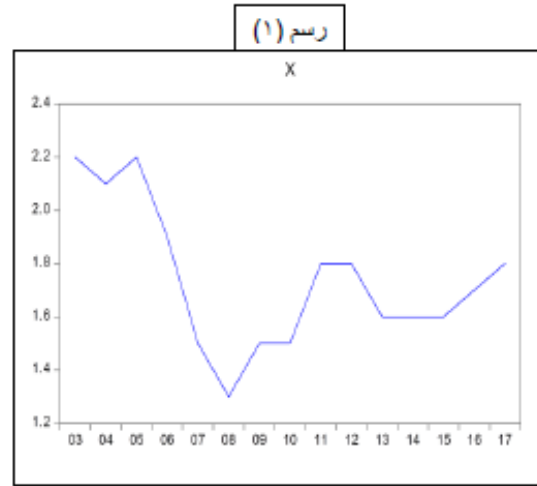
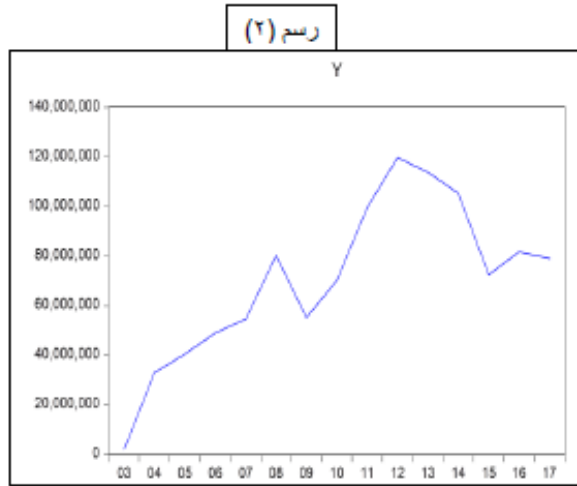
1- أن غياب معايير الحكم الرشيد يعد من اهم العوامل التي من شأنها انتشار ظاهرة الفساد المالي والإداري كذلك من الصعوبة إيجاد معايير محددة لقياس حجم الساد المالي والإداري.

2- أن المعايير التي وضعتها المؤسسات والمنظمات الدولية تعد معايير استدلالية لانتشار حجم الفساد في دول العالم، وهي ليست معايير دقيقة لقياس واقع الفساد الفعلي.

3- يعتمد العراق على الإيرادات النفطية في تقدير حجم إيراداتها العامة، وهذا القطاع يكثر فيه حجم الفساد، فضلاً عن اعتماد الطرق التقليدية في تقدير الموازنة

- [3] بيت الحكمة. مؤشر مدركات الفساد لعام 2016 - العراق انموذجاً. ندوة علمية 2017.
- [4] حمدي أبو النور السيد عويس. استغلال النفوذ الوظيفي. دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى. الإسكندرية. 2015. ص21
- [5] حسام عليّة داود. مبادئ الاقتصاد الكلي. دار الميسرة للنشر. الطبعة الأولى. عمان. 2010. 142
- [6] منظمة الشفافية الدولية، التقرير السنوي لتقرير الفساد العالمي للسنوات (2001-2013) متاحة على موقع منظمة الشفافية الدولية على الانترنت باللغة الانكليزية
- [7] نظام النزاهة العربي في مواجهة الفساد. كتاب المرجعية. إصدار منظمة الشفافية الدولية والمركز اللبناني للدراسات. 2009. ص21
- [8] نجم عبد عليوي. دراسة وتحليل هيكل الموازنة العامة للدولة العراق للفترة (2003 - 2007). مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية. جامعة القادسية. 2009. ص205
- [9] نبيل جعفر عبد الرضا. التراخيص النفطية قيود جديدة على الاقتصاد العراقي. بحث منشور على موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين. 2015
- [10] سوزان روز اكلامان ترجمة فؤاد سورجي. الفساد والحكم الأهلية للنشر والتوزيع الطبعة الأولى عمان الأردن 2003 ص88
- [11] علي توفيق الصادق. علي أحمد البلبل. العولمة وإدارة الاقتصاديات الوطنية. 19 تشرين الثاني - وقائع ندوة المنعقدة في أبو ظبي. الإمارات العربية المتحدة، 200، ص18
- [12] عبد الله بن ناصر بن عبد الله. منهج الشريعة الإسلامية في حماية المجتمع من الفساد المالي والإداري، رسالة ماجستير. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية. كلية الدراسات العليا. 2008. ص21
- [13] عبد الحسين العنبيكي. الإصلاح الاقتصادي في العراق - تنظيم لجذوى الانتقال نحو اقتصاد السوق. مركز العراق للدراسات. بغداد. 2008، ص81
- [14] عبد جواد فاطمة، الفساد الإداري والمال وأثاره السلبية إلى مؤسسات الدولة العراقية وسبب معالجته، 2009. ص1 بحث منشور : <http://tax.mof.gov.iq>
- [15] غزوان رفيق عويد. دراسة إحصائية تحليلية لمؤشر مدركات الفساد مع الإشارة إلى حالة العراق، بحث منشور في المؤتمر العلمي السنوي السابع لهيأة النزاهة. 2014. ص21
- [16] تغريد داود سلمان. أثر الإيرادات النفطية في تنمية الاقتصاد العراقي. مجلة بابا للعلوم الصرفة والتطبيقية. العدد (4) المجلد (24). 2016. ص1040
- المصادر الأجنبية**
- [17] Ashfort B.E Aan D.V. The normalization of corruption in organization ، New York. 2003 ،p2.
- [18] org/news/feature/corruption_perceptions_index_2017.
- [19] http://www.transparency.org/policy_research/surveys_indices/cpi/2009/faqs
- [20] [transparencykazakhstan.org / UserFiles /file/CPI_2009_ methodology_ eng.pdf](http://transparencykazakhstan.org/UserFiles/file/CPI_2009_methodology_eng.pdf).

الملحق (١)



الملحق (٢)

جدول (١)

Null Hypothesis: X has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.530883	0.0052
Test critical values:		
1% level	-4.121990	
5% level	-3.144920	
10% level	-2.713751	

جدول (٢)

Null Hypothesis: Y has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.480611	0.1402
Test critical values:		
1% level	-4.004425	
5% level	-3.098896	
10% level	-2.690439	

جدول (٣)

Null Hypothesis: D(Y) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.481693	0.0270
Test critical values:		
1% level	-4.057910	
5% level	-3.119910	
10% level	-2.701103	

جدول (٤)

Null Hypothesis: Y2 has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.644522	0.4317
Test critical values:		
1% level	-4.121990	
5% level	-3.144920	
10% level	-2.713751	

الملحق (٣)

جدول (٥)

Null Hypothesis: D(Y2,2) has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-8.560445	0.0000
Test critical values:		
1% level	-4.121990	
5% level	-3.144920	
10% level	-2.713751	

جدول (٦)

Null Hypothesis: Y3 has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	0.644468	0.9848
Test critical values:		
1% level	-4.057910	
5% level	-3.119910	
10% level	-2.701103	

جدول (٧)

Null Hypothesis: D(Y3) has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-6.077192	0.0004
Test critical values:		
1% level	-4.057910	
5% level	-3.119910	
10% level	-2.701103	

رسم (٧)

